تقدم قليل في المباحثات الصينية الاميركية التجارية

الصين تغري بريطانيا بتجارة حرة وتؤكد: الباب مفتوح للنقاش مع أميركا

مسؤولون صينيون يعدلون وضع علمي الصين والولايات المتحدة

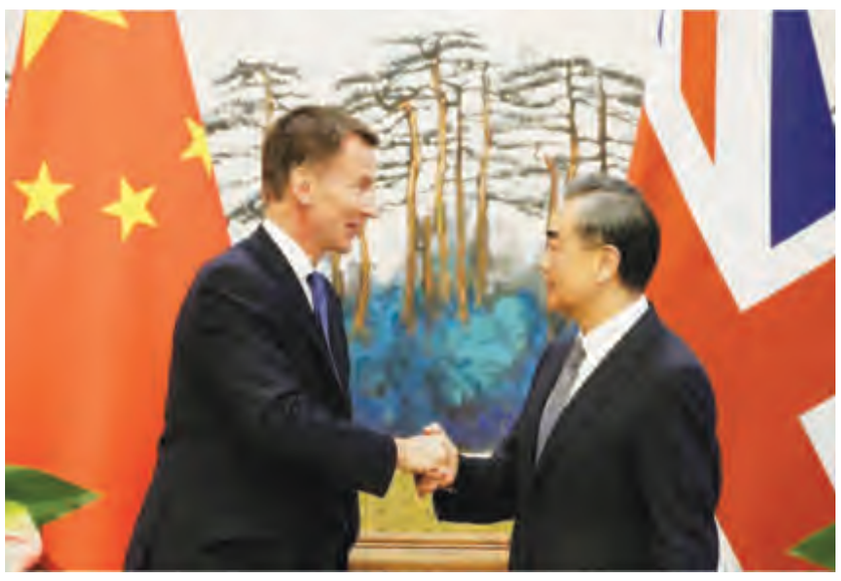
وانغ يي يصافح جيرمي هانت

- واشنطن تضغط على الاتحاد الأوروبي لتسريع وتيرة المفاوضات التجارية
- مسؤول: اتفاق التجارة بين الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك وشيك

قالت مصادر مطلعة إن المباحثات التجارية التي جرت بين الصين والولايات المتحدة هذا الأسبوع كانت مليئة بالتفاصيل لكنها لم تحقق تقدما، حيث أشار المفاوضون الأمريكيون إلى حالات تضررت فيها شركات أمريكية من ممارسات صينية بينما قالت الصين إنها تفي بما عليها من التزامات تجاه منظمة التجارة العالمية.

ولم تقدم المباحثات التي استمرت على مدار يومين في واشنطن الكثير لحل الخلاف التجاري الآخذ في التفاقم بين أكبر اقتصادين في العالم وانتهت يوم الخميس بدون بيان مشترك.

وعقدت واشنطن بشكل منفصل جلسات استماع خلال الأسبوع بشأن مجموعة جديدة من الرسوم الجمركية المقترحة على سلع صينية بقيمة 200 مليار دولار يبدو أن احتمال تطبيقها في سبتمبر أيلول أو أكتوبر تشرين الأول يتزايد.

وخلال المباحثات، كرر المفاوضون الصينيون ما قالوا إنه التزام من جانب بكين بقواعد منظمة التجارة العالمية، وهي حجة لم تعجب الجانب الأمريكي.

ووصف أحد المصادر الرد الأمريكي بأنه "لن نهتم بأمر منظمة التجارة العالمية بينما أنتم تعززون الطاقة الإنتاجية الزائدة وتدمرون صناعات وتسرقون الملكية الفكرية. لن نقف مكتوفي الأيدي".

وطلبت جميع المصادر عدم الكشف عن هوياتها بسبب حساسية الموضوع.

وقال مصدر آخر اطلع على المباحثات إن "الصينيين تسيطر عليهم فكرة أنهم يريدون شيئا في المقابل. هذا لن يجد طريقا له في واشنطن بعد الآن".

وأثار الجانب الأمريكي قضية شركة مايكرون تكنولوجي التي منعتها محكمة صينية مؤقتا في يوليو تموز من بيع منتجاتها الرئيسية من أشباه الموصلات في الصين مستندة إلى انتهاك لبراءات اختراع في حوذة يونايتد مايكرو إلكترونيكس التايوانية.

وعرضت الصين على بريطانيا إجراء مباحثات بشأن اتفاق للتجارة الحرة في مرحلة ما بعد الانفصال عن الاتحاد الأوروبي في الوقت التي ما زالت فيه بكين غارقة في حرب تجارية مع واشنطن، على الرغم من أن دبلوماسيا صينيا بارزا أكد على أن بلاده ما زالت تفتح بابها أمام الحوار.

وأرسلت بريطانيا رسالة قوية إلى الشركات الصينية مفادها أنها منفتحة تماما على التجارة في الوقت الذي تتأهب فيه لمغادرة الاتحاد الأوروبي العام المقبل. كما أن الصين إحدى الدول التي تود بريطانيا أن توقع اتفاقا للتجارة الحرة معها لما بعد الانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

وقال وانغ يي عضو مجلس الدولة الصيني خلال تصريحات للصحفيين في بكين بعد لقاء مع وزير الخارجية البريطاني جيرمي هانت إن البلدين اتفقا على تعزيز التجارة والاستثمارات بينهما.

وقال هانت إن وانغ عرض "فتح نقاشات حول اتفاق محتمل للتجارة الحرة بين بريطانيا والصين بعد الانفصال البريطاني عن الاتحاد الأوروبي".

أضاف "هذا شيء نرحب به وقلنا إننا سنبحث الأمر" لكنه لم يخض في تفاصيل.

ولم يتطرق وانغ بشكل مباشر إلى عرض مباحثات التجارة الحرة لكنه قال إن البلدين "اتفقا على... توسعة نطاق التجارة والاستثمار المشترك".

أضاف وانغ أن على الصين وبريطانيا أيضا معارضة الحماية التجارية ودعم التجارة العالمية الحرة.

وبينما سيكون إبرام اتفاق تجاري مع الصين نصرا سياسيا للحكومة البريطانية، لا يمكن البدء في مباحثات رسمية قبل أن تغادر الاتحاد الأوروبي بصورة رسمية. وعادة ما تحتاج مباحثات التجارة الحرة سنوات عديدة لإكمالها.

توترات تجارية بين واشنطن وبكين

وخلال الإيجاز، انتقد وانغ من جديد إصرار واشنطن على الترويج لفكرة أن الولايات المتحدة هي الضحية الحقيقية في خلافهما التجاري.

وقال "المسؤولية في الخلاف التجاري بين الصين والولايات المتحدة لا تقع على الصين" مشيراً إلى الدور العالمي الذي يلعبه الدولار الأمريكي وانخفاض معدلات الادخار في الولايات المتحدة وارتفاع معدلات الاستهلاك الأمريكي والقيود التي تفرضها واشنطن على تصدير التكنولوجيا المتقدمة ضمن الأسباب.

أضاف أن الولايات المتحدة استفادت كثيرا من التجارة مع الصين، حيث حصلت على الكثير من البضائع الرخيصة الثمن، وهو أمر جيد للمستهلكين الأمريكيين، وأن الشركات الأمريكية استفادت جدا في الصين أيضا.

وبدا أن الولايات المتحدة والصين تجنبتا حربا تجارية شاملة في مايو أيار عندما وافقت الصين على شراء المزيد من المنتجات الزراعية ومنتجات الطاقة الأمريكية، لكن الاتفاق انهار وفرض كل منها رسوما جمركية على وارداته من سلع الآخر.

ومنذ ذلك الحين تهدد واشنطن بفرض رسوم على سلع صينية إضافية بقيمة 450 مليار دولار. ولم تجر مباحثات رسمية بين البلدين منذ أوائل يونيو حزيران.

وتقول الصين إنها ملتزمة بحل النزاع من خلال الحوار.

وقال وانغ إن الولايات المتحدة هي من بدأت التوترات الحالية وإن على الجانبين حل قضاياهما في إطار عمل منظمة التجارة العالمية، وليس وفقا لما يمليه القانون الأمريكي.

وقال مسؤولان ألمانيان وآخر أمريكي إن واشنطن تضغط على الاتحاد الأوروبي من أجل تسريع وتيرة المفاوضات التجارية التي جرى إطلاقها بعد اجتماع الشهر الماضي بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر.

وقالت إميلي هابر سفيرة ألمانيا لدى الولايات المتحدة في تصريحات للصحفيين إن مجموعة عمل تشكلت بعد اجتماع ترامب مع يونكر اجتمعت للمرة الأولى هذا الأسبوع وإن المسؤولين الأمريكيين كانوا يضغطون من أجل "نتائج سريعة جدا".

أضافت أن مسؤولي الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى تفويض واضح بالتحرك وإن هناك حاجة للتوصل إلى اتفاق قبل انتخابات البرلمان الأوروبي في مايو أيار 2019

وقالت هابر خلال مناسبة للكشف عن خطط لأكثر من ألف فعالية في الولايات المتحدة العام المقبل بهدف تعزيز العلاقات الثنائية "الأمريكيون يضغطون في واقع الأمر من أجل نتائج سريعة للغاية.

"لدينا انتخابات البرلمان الأوروبي العام المقبل، وينبغي التوصل إلى اتفاق في الوقت المناسب قبل هذه الانتخابات".

وأكد مسؤول أمريكي أن واشنطن تطالب بإجراء مباحثات وفق "جدول زمني أسرع كثيرا" لكنه لم يكشف عن تاريخ محدد.

وأكد متحدث باسم المفوضية الأوروبية أن اجتماعا لمجموعة العمل الأوروبية الأمريكية جرى هذا الأسبوع لكنه أحجم عن الخوض في تفاصيل.

وقال ستيفان ماير، وهو عضو في المجلس التنفيذي لمجموعة بي.دي.آي الصناعية الألمانية إنه كانت هناك أنباء عن بعض التقدم خلال الاجتماع الأول لمجموعة العمل الجديدة، بما في ذلك أنباء حول الجدول الزمني المتوقع، لكنه لم يخض في تفاصيل.

وقال ماير خلال المناسبة "نعرف أن إدارة ترامب تضغط بقوة من أجل جداول زمنية قصيرة وتقدم أسرع... لكننا نصر على أنه لا ينبغي أن يحدث ذلك على حساب التوصل إلى نتيجة شاملة لأننا مهتمون بأن نرى اتفاقا يتجاوز حدود الرسوم الجمركية وينظر في المزيد من القضايا العامة التي تؤثر على العلاقات التجارية".

ونشر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تغريدة قال فيها إن الولايات المتحدة قد تتوصل إلى "اتفاق تجارة كبير" مع المكسيك قريبا، وعلق ترامب قائلا "علاقتنا مع المكسيك تتقارب بشكل مستمر. هناك بعض الأشخاص الطيبين بحق في الحكومتين القديمة والجديدة، والجميع يعملون عن كثب مع بعضهم البعض... قد يتم التوصل إلى اتفاق تجارة كبير قريبا".

ماسك يتخلى عن مساعيه لإلغاء إدراج تسلا

قال إيلون ماسك الرئيس التنفيذي لتسلا إنه سيستجيب لمخاوف المساهمين ويتخلى عن مساعيه لصفقة بقيمة 72 مليار دولار لإلغاء إدراج شركته المتخصصة في صناعة السيارات الكهربائية متخليا بذلك عن فكرة فاجأت المستثمرين وتسببت في تدقيق من جهات الرقابة المالية.

وأثار قرار إبقاء تسلا مدرجة تساؤلات جديدة بشأن مستقبلها. وأسهم الشركة متداولة دون مستوياتها المسجلة في السابع من أغسطس آب عندما أعلن ماسك على تويتر أنه يبحث أمر تحويلها إلى شركة خاصة محددا سعر السهم عند 420 دولارا، فيما تساءل المستثمرون عما يعنيه ذلك بالنسبة لقدرة ماسك على توجيه الشركة نحو تحقيق الربحية.

وتسبب ذلك الإعلان في رفع دعاوى قانونية من مستثمرين بحق ماسك، وفي تحقيق من لجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة حول مدى الدقة في بيانه على تويتر الذي قال فيه أيضا أن التمويل للصفقة تم "تدبيره".

وقال ماسك إن اعتقاده بأن هناك تمويلا أكثر من كاف لتحويل تسلا إلى شركة خاصة تعزز خلال العملية. وعزا قراره التخلي عن تلك المساعي إلى رد الفعل الذي تلقاه من المساهمين ولأن جهود إلغاء الإدراج ستستغرق وقتا وتتسبب في تشتيت في جهود الشركة أكثر مما توقع.

وقال ماسك في تدوينة "على الرغم من أن أغلبية المساهمين الذين تحدثت معهم قالوا إنهم سيحتفظون بأسهمهم في تسلا إذا تحولت إلى شركة خاصة لكن الشعور العام باختصار كان 'من فضلك لا تفعل ذلك'".

وقال ماسك، الذي يمتلك نحو خمس أسهم تسلا، من قبل إن رؤيته هي تحويل الشركة إلى خاصة دون اللجوء لطريقة الاستحواذ المدعوم المتعارف عليها، والتي يقوم فيها جميع المساهمين الآخرين بتسييل حصصهم ويتم تمويل الصفقة بشكل أساسي من خلال ديون جديدة.

ووفقا لتلك الرؤية البديلة كان ثلثا المساهمين سيختارون الاحتفاظ بحصصهم بعد إلغاء الإدراج، بما يعني أن ذلك كان سيقلل بشدة من مبلغ التمويل المطلوب لإتمام الصفقة وتجنب وضع مزيد من الأعباء المالية على تسلا التي لديها بالفعل ديون متراكمة تبلغ 11 مليار دولار إضافة لتدفقات نقدية سلبية.

لكن ماسك قال إن عددا من المؤسسات المساهمة في تسلا أوضحت له أن لديها عراقيل متعلقة بلوائحها الداخلية التي تحد من القدر الذي يمكنها استثماره في شركة خاصة. وأضاف أنه ليس هناك أيضا سبيل واضح لأغلب المستثمرين الأفراد للاحتفاظ بالأسهم عند تحول تسلا إلى شركة خاصة.

إيلون ماسك

ويتناقض هذا التقييم بشدة مع تغريدة نشرها ماسك في السابع من أغسطس آب وقال فيها إن "دعم المستثمرين تأكد" وإن "السبب الوحيد في أن هذا غير أكيد هو أنه معقود على تصويت المساهمين".

وأحجمت مجموعة تي.روي برايس وفيديليتي إنفستمنتس وبايلي جيفورد الاسكتلندية، وهم من كبار مساهمي تسلا، عن التعليق.

وقال ماسك من قبل إن صندوق الاستثمارات العامة السعودي الذي أصبح من مساهمي تسلا هذا العام بحصة أقل قليلا من خمسة بالمئة بمقدوره مساعدته في تمويل الشق النقدي من الصفقة لكن مصادر مقربة من صندوق الثروة السيادي قللت من احتمالات حدوث ذلك. وقالت رويترز يوم الأحد إن صندوق الاستثمارات العامة السعودي يجري محادثات لاستثمار أكثر من مليار دولار في لوسيد موتورز منافسة تسلا.

وقال ماسك إنه يعمل مع شركة الاستثمار المباشر سيلفر ليك وبنكي الاستثمار جولدمان ساكس ومورجان ستانلي للبحث في كيفية إلغاء إدراج تسلا.

وقال ستة من أعضاء مجلس إدارة تسلا في بيان منفصل إن قرار ماسك التخلي عن إلغاء إدراج الشركة بلغهم يوم الخميس. وحل المجلس بناء على ذلك لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة مديرين كان قد شكلها لتقييم أي عرض يقدمه ماسك.

وقال المجلس في بيانه "ندعم ماسك بالكامل فيما يستمر في قيادة الشركة".

بيد أن بعض خبراء حوكمة الشركات قالوا إن تعامل ماسك مع موضوع إلغاء إدراج الشركة قد يضغط على مجلس الإدارة لتقييم استقلاله والنظر في سبل كبح جماحه من خلال تعيين رئيس للتشغيل على سبيل المثال.

حكومة فرنسا تقلص النمو المتوقع بميزانية 2019

قال رئيس الوزراء الفرنسي إن حكومة فرنسا ستضع ميزانيتها للعام 2019 على أساس تقدير للنمو أقل بقليل من توقعها السابق مصرا في ذات الوقت على أن خطط كبح الإنفاق لم تخرج عن مسارها.

وأبلغ إدوار فيليب جريدة امس الأحد (جورنال دو ديمانش) في مقابلة "تقدير النمو الذي نبني ميزانيتنا عليه هو 1.7 بالمئة."

كانت حكومة الرئيس إيمانويل ماكرون تتوقع أن يبلغ النمو 1.9 بالمئة العام القادم بانخفاض طفيف من اثنين بالمئة في تقديرات اششلعام الحالي.

لكن كلا التوقعين بدا مغرقا في التفاؤل على نحو متزايد بعد سلسلة بيانات اقتصادية ضعيفة حدت بمؤسسات مثل المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي إلى توقع نمو أبطأ من توقعات الحكومة.

وأقر فيليب، عندما سئل إن كان هدف الحكومة لعجز في ميزانية القطاع العام يعادل 2.3 بالمئة من الناتج يواجه تهديدا، بأن التوقع المخفض سيؤثر على الماليات العامة.

وأضاف "لكن هذا لا يمنعنا من التمسك بالتزاماتنا فيما يتعلق بخفض الضرائب مع كبح الإنفاق العام والدين."

وقال فيليب إن الحكومة، التي تتعرض لضغوط من بروكسل وصندوق النقد الدولي للكشف عن تفاصيل خططها للوفورات، تريد تقليص الإنفاق بشكل خاص في سياسات غير فعالة مثل الإسكان والوظائف المدعمة.

إدوار فيليب

هبوط تدفق الخام الإيراني إلى أوروبا 35 بالمئة منذ بداية العام الحالي

مشترو نفط إيران يبحثون عن بدائل تجنباً للعقوبات

لم تزل إيران تحت صدمة الدفعة الأولى من العقوبات الأميركية، فيما التوقعات بأن تكون وطأة الدفعة الثانية التي تطال صادراتها النفطية أقسى على اقتصادها.

ويبحث مشترو النفط الإيراني في آسيا وأوروبا عن بدائل، والبعض يرجح أن يكون النفط السعودي والعراقي والروسي أبرزها وسط استبعاد للخام الأميركي.

وتتسع الورطة الإيرانية مع اقتراب موعد الدفعة الثانية من العقوبات الأميركية أوائل نوفمبر والتي تطال صادراتها النفطية، التي تتجه بشكل رئيسي إلى شركات تكرير في الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية رغم أن له زبائن أيضا في تركيا والاتحاد الأوروبي.

أما المشترون الذين يبحثون عن بديل فلا يستطيعون اختيار أي خام في السوق ببساطة.

وأعلنت شركة سيمنز الألمانية العملاقة للصناعات الهندسية، التراجع عن أنشطتها في إيران. وقالت سيمنز بحسب وكالة الأنباء...سيمنز تنسحب من إيران مؤكدة "الالتزام الصارم" بالعقوبات وتنحصر بدائل الخام الإيراني الخفيف متوسط الكبريت بين الخام السعودي وخام البصرة وخام الأورال الروسي حسب شركات تكرير.

حقل نفط إيراني

ويستبعد الخام الأميركي كبديل نظراً لكثافة الكبريت فيه رغم وفرته وانخفاض تكلفته، فمعظم المصافي حول العالم غير مجهزة لاستهلاكه.

وأظهرت بيانات تتبع السفن أن تدفقات النفط الإيراني إلى أوروبا هبطت منذ بداية العام الحالي بنسبة 35% إلى نحو 415 ألف برميل يوميا، بينما زادت الشحنات السعودية و العراقية بنحو 30%.

وزاد العراق والسعودية مجتمعين إنتاجهما النفطي بمقدار 245 ألف برميل يوميا منذ بداية العام لتغطية أي نقص في إمدادات الخام الإيراني وخفضا سعر البيع الرسمي لخاماتهما الخفيفة إلى العملاء في الدول الآسيوية.

وتكشفت معالم الغرق الإيراني عندما طالب دبلوماسي إيراني بارز منظمة أوبك بعدم السماح لأي عضو في المنظمة بالسيطرة على حصة عضو آخر من صادرات النفط.

«تأثير أمازون» ينعكس سلباً على التضخم

شعار أمازون في فرنسا

أشارت ورقة بحثية أكاديمية جرى تقديمها لبعض أكبر المصرفيين في البنوك المركزية حول العالم إلى أن تغيير الأسعار بشكل متكرر بسبب نمو شركات التجزئة عبر الإنترنت قد يكون له أثر على التضخم.

وقال ألبرتو كافالو الأستاذ بمدرسة هارفارد للأعمال "في السنوات العشر الماضية، أدت المنافسة عبر الإنترنت إلى زيادة وتيرة تغير الأسعار ومستوى توحيد السعر في المواقع المختلفة". وحلل كافالو كيفية تفاعل ما يسمى بمنافذ التجزئة المتعددة القنوات، أي المتاجر الفعلية ومنافذ البيع عبر الإنترنت مثل وول مارت، مع صعود أمازون.كوم.

وقال في الورقة البحثية التي جرى إرسالها إلى المؤتمر السنوي لمصرفي البنوك المركزية بجاكسون هول في وايومنج إن تكنولوجيات التسعير باستخدام الخوارزميات شائعة في الحالتين وإن شفافية الإنترنت أدت أيضا إلى تقلص التفاوت في الأسعار.

ويحضر المؤتمر جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي).

وكان عدد من صناع السياسات النقدية في مجلس الاحتياطي الاتحادي أثاروا احتمال أن تكون مستويات التضخم المنخفضة نسبيا في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة في ظل قوة الاقتصاد ناتجة عن قدرة شركات مثل أمازون على كبح الأسعار بشكل عام.